

و نغيب ومنع العرف في غير ما قلناه من التزكوة انها ليست الوصع للقسمة  
وان كان فيها ما يحرم المصارف لم يوسم به وهو سبيل الله وقد فرغ الرعي في الاموال فكله  
انما لم يجرسول الله والى ان المراد بعد التخصيص من عطف عليهم كالحق على العا والظاهر  
انما ستم اسم وكان اراد ذلك مع موال القفال مطابقة الروايات واعلم انها محتملة  
جدا بحسب ما وقع وكيفية الصرف حسب آياتهم والادراج والله اعلم روي في رواية  
ان من عطف احصاه على العام الا انه لما كانت الروايات دالة على ان اسم النبي صلى الله عليه وسلم  
للتزكوة عوض ما نفعه من الزكوة كانت المراد بذكر الاموال توقيفية واما ما في الاضاف  
فمرسوم تخصيصهم وبيان اصالتهم في الاستحقاق عن سائر المصارف والقرى المذكورة  
في آية الزكوة فلا معنى لنظر الامام في بعض المواضع المتقدم عليهم كان له ذكر ثم الظاهر  
منه من قال سقط اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعدم الدليل على استحقاق الامام  
ذلك وذكر ذلك لاسم حرمه من الزكوة من حيث خلافه وظهر عما حده لا يعرف  
وجها او احتياجا واما حديث اذا لم يجره الله بيبه فيمنه علم حده في كبره كونه  
م ان اسم الله تعالى على ما علم من الروايات والتاريخين وهو ذكر فلا محذور في تخصيص  
الاصلي خارجا عنه كما قد متنا في سورة الاعمال وكيف وقد قال تعالى كمالا يكون له  
من الاعناء منكم وبديليل قول علي كرم الله وجهه لعمر بن الخطاب عند غيبه واللفظ  
قول علي لان عباس انما لم يجره لاجل حجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال جهمي والى وجه  
ان او لم يجره ولكن احاف ان ما كل حاله بالناويله وانه فراسه عمر فان ابن عباس  
حين ولي البصرة لم يجره ليعلى السبق له بين ذلك والقصة معروفة ومن كلفنا ما في العشاء  
بعد الجمار لانها حرموا الشرف في التمسك الى الامام وصلى الله عليه وسلم  
فبما و هذه المسألة مما تروى في الاموال ان سبها لولا ان عرضنا انما هو حفظ ما عود  
لنا وقتت البدر من حسب الحال ولم ينعقد قصد التوجه الى التغير بل الاصل

ما ذكرنا ونسار الله العفو والعافية **قوله** والذين تناوا بالدار والامان لا يكره  
المعجز من باهم امله ورفع من شانهم ومن غير انهم في ان يوتروا بالمال رفا والظهار  
لمنهم اراد سبحانه ان يمن ما احضن به الانصار وما فقهتم له ومنهم اياه من جهم  
جعلهم المدينة والامان ما وقع ورجعا للاسلام والمسلمين النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين  
مكروا به كما حال صلحهم ان الامان ليداروا الى المدينة كما كان راجعا الى جهم بافاد  
الانصار بذلك باجابه او ساركم المهاجرين ومن عهد ثم اردت هذه الغرض  
سلكوا الاوصاف الاخر التي قلنا وجد الواحد منها الا في الافراد للكتبا الاحتكام هذا  
الحج الكثير لم العفر حكمه مخالفة للحدود وهذا الغرض وكونه غير الوجوه الاربعة  
التي ذكرنا في اعراضها في الكشف فلانه جمل وجهه يتوجه الى الامان فكيف يدبره من الجمع  
من كتمته والامان وهو لاجل الابدان والامان ما في ورجعا اليهم منه وذكر البعد  
في السنة الاخر واضح ليدره استحال تركيبها تباها ما يرواها وكثرة الكدوف  
والامام المذكورة في هذا الترتيب الضمير وان جاز انما هو المعنى في قوله ان  
الاصول تنووا دار الهجرة ودار الامان ولبعد تسميها للمدينة والامان في الرابع كما  
لا يحق وانه اعلم **قوله** تعالى والذين جاؤا من بعدهم ممن حووا الى الهجرة واليه  
عليه او يجمع والظاهر الاخر وهو الذي من عمر وسعد بن ابي وقاص وعائشة  
وابن عمر وعادة والحسن وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من السلف عاثر في كلامهم  
ان الاربعة عامه لجميع المسلمين الى اخر البهيم اخبر ابو عبيد بن كمار الاول وبعده  
والحارث وسلم وابو جابود والترمذي والشافعي وابوعوانة وارجان وابن مردويه  
عن مالك بن اوس بن الحذثان قال سئلت ابي عمر الخطاب في المهاجرة فحدثني عن علي  
فاذا هو جالس على سريره من رجليه رجل السرور فاشركني على وسارته من ادم  
علا ما ذكر انه قد علم الامليات من حركه وان في الامور فبهم خرج حده واقصم  
سعدت بالامر للمؤمنين انهم قومي وانما كره ان يروى عليهم هذا فغير من فاني لا راجع

هذا الحديث فكلوا الصدقة على الله تعالى  
في الحديث اذا لم يجره الله بيبه فيمنه علم حده في كبره كونه  
م ان اسم الله تعالى على ما علم من الروايات والتاريخين وهو ذكر فلا محذور في تخصيص  
الاصلي خارجا عنه كما قد متنا في سورة الاعمال وكيف وقد قال تعالى كمالا يكون له  
من الاعناء منكم وبديليل قول علي كرم الله وجهه لعمر بن الخطاب عند غيبه واللفظ  
قول علي لان عباس انما لم يجره لاجل حجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال جهمي والى وجه  
ان او لم يجره ولكن احاف ان ما كل حاله بالناويله وانه فراسه عمر فان ابن عباس  
حين ولي البصرة لم يجره ليعلى السبق له بين ذلك والقصة معروفة ومن كلفنا ما في العشاء  
بعد الجمار لانها حرموا الشرف في التمسك الى الامام وصلى الله عليه وسلم  
فبما و هذه المسألة مما تروى في الاموال ان سبها لولا ان عرضنا انما هو حفظ ما عود  
لنا وقتت البدر من حسب الحال ولم ينعقد قصد التوجه الى التغير بل الاصل

ما ذكرنا